العدد (1669) السنة السابعة - الاثنين (7) كانون الاول 2009 ◆ http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com

مكاشفة

أجيال متعلمة

كاظم العراقي

لا نقول جديدا حين نقرر أن الإنسان لا يولد كائناً اجتماعياً متكاملا يعي معادلة الحقوق والواجبات، الأساس الأول لديمومة أي مجتمع، من دون الشروع بتعلمه ألف باء العيش مع الآخرين، وكلما سلمت العملية التعليمية من المخاطر والمعيقات وتطورت، سلمت الموجهات الاجتماعية وتطور المجتمع . العراقيون يتذكرون، وهو على أية حال ليس بماض بعيد، أن خرابا كبيرا لحق بالعملية التعليمية مثلما لحق بجميع مرافق الحياة، أحدثته السياسات المختلة لـ(القائد الضرورة)، حتى أمسى بائع اللبلبي وبائع السكائر وبائع البيبسي على أي رصيف من أرصفة الشوارع أوفر حظا واسعد حالا . وهي سعادة وهمية في كل الاحوال، من أي مدرس او معلم او موظف تربوي، وقد بلغ مرتبه الشهري ما يعادل الدولار ونصف الدولار شهريا، لا يمكنه، مهما تفنن واجتهد، ان يغطي بها أجور نقله، طبعا بالتاتات والكوسترات، ولمدة أسبوع فقط . السياسة كانت برنامجا للتجهيل المقصود، معدا بعقل شيطاني ينضح بالشر والحقد على هذا الشعب المغلوب على أمره.

واليوم بات المواطن العراقي يلمس وبصورة مؤلمة كيف ان أعدادا كبيرة من طلبتنا لا تفك الخط على الرغم من بلوغها مراحل متقدمة من التعليم، على العكس مما كان عليه حال تعليم أبائهم سنوات الخمسينيات والستينيات والسبعينيات من القرن المنصرم، ونحن نعرف ان ميدان التعليم شأنه شأن ميادين حياتنا الأخرى، ليس منفصلاً عن طبيعة المرحلة التاريخية الفاصلة التي تعيشها بلادنا اليوم وقد ورثت من ضمن ما ورثته تركة ثقيلة من الخراب المستشري في جسد العملية التعليمية وروحها، ولكن نحن نعتقد أيضاً أن موضع اهتمام الحكومة بتلك العملية لم يزل ناقصا وليس متوائما مع قيمة دورها الاني والمستقبلي في إصلاح الخلل الأخلاقي الحاد في سلم الثوابت الخلقية للشخصية العراقية، وما يتبع ذلك من تأسيس صحيح لمجتمع ايجابي معافى يمكن له الإسهام في دفع عجلة الرقي الإنساني.

واليوم أحرى بالحكومة وبشتى مفاصلها ايلاء الاهتمام والرعاية المناسبين بإعادة الهيكلية التعليمية على وفق احدث المناهج العالمية ورصد أقصى ما يمكن من المقدرات المادية والفنية لسير تلك العملية.

وينبغي التذكير بالأهمية القصوى للالتزام بضوابط قانونية وقسرية تشكل ضمانة وحصانة لخلق أجيال حقيقية قادرة على فهم المسؤولية ومن ثم تحملها.

مواطنون: إغلاق الشوارع يحتاج إلى إعلان مسبق

علي جابر

لا بد من حلول

أبدى الكثير من المواطنين استياءهم من الحالات المتكررة بإغلاق الشوارع في عموم مدينة بغداد دون سابق إنذار ما يؤثر سلبا على وصولهم إلى أماكن عملهم بالرغم من الأوقات المبكرة التي يخرجون فيها الى العمل، فضلا عن أحداث الاختناقات المرورية التي تنتج الكثير من المخاطر المحتملة والتي يمكن ان يستغلها نفر من عديمي الضمير .. نحن نعلم بانتا نعيش ظروفا معروفة للجميع ولكن مع ذلك على الجهات المعنية العمل على فتح نوافذ يمكن من خلالها للمواطن ان يجد سبيله لمحل عمله او سكناه بأقل جهد ممكن.

تقول المواطنة (شيماء عبد الأمير نعمة) موظفة/ من مدينة الصدر: أخرج من بيتي في الساعة السادسة صباحاً وبالرغم من وجود سيارة توصلني ((خط)) إلا إني اواجه في الطريق كثرة الزحام واغلاق الشوارع التي تضطر السائق الى سلوك طرق أخرى بحيث نجد اعدادا كثيرة من السيارات تنتظم في طوابير طويلة، لايمكن من خلالها الوصول الى مكان العمل إلا بعد ثلاث ساعات او اكثر، وهذه المشكلة لا نواجهها عند ذهابنا الى مكان العمل فقط، بل عند الانتهاء من الدوام الرسمي، وبعض الأحيان يتم ذلك في الليل، الأمر الذي يترتب عليه الكثير من الصعوبات خصوصا بالنسبة للسيدات.

فيما قال المواطن (علي إبراهيم حسب الله)/موظف في وزارة التعليم/ يسكن الزعفرانية: على الجهات المعنية سواء كانت في أمانه بغداد من خلال عملها في الشوارع او وزارات ذات علاقة بالأمر أن تقوم بإعلان قبل يوم عن نيتها إغلاق الشوارع في وسائل الإعلام ليتسنى للموظفين اتخاذ الاحتياطات اللازمة، وترتيب أمورهم، لان عدم وصولهم الى أماكن عملهم يعد تجاوزا رسميا، لا تسامح عليه الدوائر، بل يعاقب من لا يصل الى مكان عمله في الموعد المحدد، اذ تقوم كل الوزارات برفع (سجلات) الحضور اليومي بعد الثامنة والنصف من دون تقدير للظروف الصعبة التي يواجهها الموظفون وهم يشقون عباب الزحام الذي لا يريد أن ينتهي من العاصمة بغداد، ويبدو أن الحكومة لا تسعى إلى أيجاد الحلول المناسبة..

يقول المواطن عباس محسن لفته/٣٨ سنة: أجيء إلى منطقة الشورجة في الأسبوع ثلاث مرات في الأقل من محافظة ديالى بسيارتي الخاصة، أتبضع لمحلي الخاص، ألا إن أمر دخولي وخروجي من هذه المنطقة معضلة كبيرة الأمر الذي يجعلني أستاء كثيراً من القدوم إلى بغداد، لأن رجوعي الى مدينتي عادةً يكون في المساء، هذا اذا كنت محظوظا في ذلك، أو أضطر في بعض الأحيان للمبيت في بغداد حتى اليوم التالي..

واعتقد ان الأمر ليس مشكلتي الشخصية فقط وانما مشكلة العديد من الإخوة المواطنين من ابناء المحافظات القريبة، ويرى المواطن عباس ان هذه الحالة تستوجب من الجهات المسؤولة أن تعلن عن إغلاق الشوارع قبل يوم حتى يتسنى لنا عدم القدوم الى بغداد أو تأجيل ذلك.

ويشير ضابط المرور (كريم المطلق)/أربعين سنة/إلى أن سبب الزحام في الشوارع يعود إلى الكثرة في عدد السيارات والتي تفوق القدرة الاستيعابية للشوارع ووجود (الصبات الكونكريتية) التي تغلق بعض الشوارع الحيوية، وهذه الإجراءات كلها تصب في مصلحة المواطن الذي عليه أن يقدر اهمية هذه الإجراءات التي تهدف إلى حماية الناس من كل خطر. واضاف: نحتاج إلى تعاون الإخوة السائقين وعدم التجاوز على حقوق الآخرين في هذا الزحام.

قضية للمناقشة

شوارعنا

الحسن سوق الكشط

احمد نوفل

من يوكل اليه انجاز عمل من الاعمال لابد له وان يعمل على جعله أكمل ما يكون.وكلنا يعلم بأن أي صاحب حرفة او صناعة يهمه ان تكون سلعته على قدر من المتانة والقوة كونها ستجد لها من الرواج أكثر من غيرها في السوق ولدى المشتري الباحث دائما عن الأفضل.

هذا الامر ينطبق على القطاع الخاص وأصحاب المعامل والشركات وأصحاب الصناعات المختلفة، والذين نتمنى ان يعاودنا نشاطهم ليرفدوا السوق العراقية بصناعاتهم ولا يتركوها نهبا لنفايات السلع الوافدة.الذي يهم قوله ان في العمل المنجز يمكن للمواطن ان يلمس الجدية والأمانة والشعور بالمسؤولية الأخلاقية .

من كل ذلك اردنا القول ان شوارع العاصمة بغداد تشكو عريها منذ امد طويل ولم تجد من الجهات المعنية من ينبري لهذه الظاهرة التي يشكو منها المواطن في كل منطقة من المناطق .الطامة الكبرى هناك مناطق سكنية كانت لا تشكو من ظاهرة تخريب شوارعها او أزقتها مع انها من المناطق التي رصفت شوارعها بالإسفلت منذ فترة طويلة لكنها لم تتعرض الى ما تعرضت اليه معظم الشوارع من تخسفات وحفر ومطبات قد يغرق فيها الطفل وتركت دون اهتمام او عناية يمكن ان تجعل منها سالكة.

هذه الشوارع والأزقة وبسبب مد شبكات أنابيب المياه والمجاري تم حفرها وكشط طبقتها الاسفلتية دون الأخذ بنظر الاعتبار انها ستشكل عقبة ومعاناة للمواطن وعلى سبيل المثال لا الحصر منطقة مثل منطقة دور الضباط المقابلة لملعب الشعب كانت قبل مد هذه الشبكات على جانب كبير من حيث النظافة والنظام والشوارع السالكة التي يمكن اعتبارها أنموذجا لبقية الشوارع ولكن فعلت معاول المقاولين فعلتها وجعلتها غاية في الدمار والخراب.

يحدث ان نشاهد آلات تقوم بتبليط شوارع هنا وهناك ولكن أسلوب التنفيذ فيها لا يراعي الشروط والمواصفات التي يمكن ان تجعل منها شوارع تدمر لمجرد هطول كمية من المطر تتفتت الى مكوناتها من حصى ورمل وإسفلت وتعود الى سابق عهدها من خراب .السبب في ذلك ان من عهدت اليه مهمة التبليط لا يراعي شروطا او يخشى مساءلة لذلك فان اغلب الشوارع التي كسيت بطبقة الإسفلت مؤخرا لم تصمد لبضعة أشهر وعادت الى سابق عهدها كما ذكرنا.

هذا يعني ان هناك أموالاً عامة قد هدرت وان المواطن في منطقته لم يتخلص من المعاناة التي لازمته طويلا بسبب هذه الشوارع المدمرة.

ما نتمناه في المستقبل ان توضع آلية من قبل الجهات المعنية في مراقبة اعمال المقاولين والشركات التي يعهد لها بتبليط الشوارع وان تكون هناك مواصفات يلزم فيها منفذ العمل على تطبيق الشروط كاملة وبعكسه يرفض العمل غير المطابق والا فان عملية التبليط هذه لا تعدو عن صرف أموال طائلة دون ان يستفيد منها المواطن بقدر ما يستفيده المقاول او المنفذ الذي نشك بأنه على تفاهم مع البعض ضد المواطن.

شكاوى

الطحين المسلوب

بعثت الينا المواطنة إيناس جميل الكعبي من سكنة المحلة(٤٠٩) العطيفية الثانية بشكوى من تصرفات وكيل الطحين المدعو (أرحيم) والذي لم يسلم المواطنين المنسبين على وكالته حصصهم من مادة الطحين منذ الشهر الرابع من هذا العام وحتى اليوم.

وتضيف المواطنة الكعبي: يقوم الوكيل المذكور ببيع حصة الطحين في السوق السوداء علنا وأمام المواطنين، من غير مراعاة لحقوقهم او مشاعرهم، وعند مطالبته بحصصهم من تلك المادة الأساسية، يجيب بتحد سافر كل من يطالبه (ليس لدي اي طحين، واذهب الى من تشاء..).. مع العلم ان المطحنة التي يجهز منها الوكيل تقع في نفس المحلة.

أمام أنظار وزارة النقل

نحن عدد من سائقي حافلات الشركة العامة لنقل المسافرين والوفود والنقل الدولي نضع أمام أنظار وزارة النقل بعضا من همومنا المتمثلة بالكفالة الضامنة لاستلام الحافلات الخاصة بالشركة للعمل عليها والتي تقضي بحجز عقار المستلم على ان لا تقل قيمته التقديرية عن ١٠٠مليون دينار عراقي علما ان البعض منا لا يملك مثل هذه العقارات بالقيمة المقدرة بل جلنا يسكن في مساكن لا تزيد قيمتها عن ٥٠ مليون دينار عراقي، مع العلم اننا حافظنا على الحافلات التي كانت بذمتنا أيام الفوضى والسلب والنهب الذي طال ممتلكات الدولة وهذا الجانب كان يمكن ان يؤخذ بنظر الاعتبار، لاسيما وان البعض لديه خدمة طويلة في الشركة لذا ندعو وزير النقل شخصيا لإعادة النظر في قيمة العقار الضامن للكفالة ومراعاة ما أسهمنا به في المحافظة على ممتلكات الشركة وحمايتها. أملنا كبير في تفهم موقفنا تحقيقا للصالح العام.. مع جزيل الشكر والتقدير

عدد من سائقي الشركة

سرقة قابلوات

أرسل الينا المواطن احمد حسن شمخي رسالة اشتكى فيها حال سكنة حي البتول التابع الى مدينة الصدر وأوضح ان ساكني المنطقة أفاقوا من نومهم قبل أربعة أيام فلم يجدوا نصف القابلوات الناقلة للطاقة الكهربائية ذات الضغط العالي والتي تغذي ما يقرب نصف دور المنطقة بالطاقة الكهربائية، ما أدى الى الانقطاع التام للتيار عن منازل المواطنين، وقام الموطنون بإبلاغ الجهات المسؤولة عن المشكلة فور وقوع الحادث، ومساكنهم لليوم الخامس من دون تيار كهربائي.

وأضاف المواطن احمد: نناشد الأخوة المعنيين في دائرة كهرباء مدينة الصدر /قاطع حي البتول الالتفات الى حل هذه المشكلة.

حي الميكانيك والشوارع المهملة

بعث الينا المواطن نصير محمد من سكنة حي الميكانيك الكائن في منطقة الدورة بشكوى ذكر فيها معاناة سكان الحي المذكور من إهمال الشارع الرئيس للمنطقة والذي يشكل الشريان الرئيس الذي يستخدمه المواطنون في ذهابهم ومجيئهم لقضاء مهماتهم اليومية. تتكاثر الحفر والمطبات، وتنتشر الازبال في الزوايا وعند الأماكن المهملة، وليس يلاحظ الفرد أي يد تمتد لتبليط شارع أو وضع طابوقة على رصيف، كما ان البلدية نسيت ان لديها حي اسمه حي الميكانيك، فالدخول في الأزقة الجانبية يعيد الإنسان الى القرون الوسطى.

ويضيف المواطن: لم يحظ هذا الشارع، على الرغم من أهميته للمنطقة، بأي اهتمام منذ ما يقرب العشرين عاما، وواقعه اليوم مطبات وحفر وبرك ماء هنا وهناك، الامر الذي يعيق حركة المرور فيه بنحو كبير. ويناشد المواطن أمانة بغداد الإيعاز الى الجهة ذات الاختصاص بإدامة هذا الشارع الحيوي في المنطقة، والا يحق التساؤل أين أموال النفط، وأموال إعادة الاعمار التي بلغت ملايين الدولارات؟

الى وزارة الصحة مع التحية

وصلت الصفحة رسالة من المواطن كريم رضا الشويلي من سكنة العاصمة بغداد مدينة الصدر قطاع ٣٩ يذكر بان ولده (منير) يبلغ من العمر ١٦ عاما بدأت عضلاته بالضمور شيئا فشيئا الى حد انه عجز عن المشي وهو بعمر السادسة وقد راجع عدة مستشفيات لكنه لم يجد له العلاج وانه الان حبيس البيت وتنتابه حالات صرع وان عائلته تعاني كثيرا في سبيله وصرفت على علاجه كل ما لديها لذلك يتوجه الى وزارة الصحة من اجل مساعدته لإنقاذه ان كانت هناك إمكانية لذلك لاسيما وانه سمع ان الوزارة تتوفر على اختصاصيين في مختلف الأمراض يمكن ان يطلعوا على حالته لتقرير ما يمكن عمله له.

ردود واجابات

الى جريدة المدى الغراء

م/إجابة

نهديكم تحياتنا

أشارة الى ما نشرته جريدتكم الزاهرة بعددها (١٦٣٨) بتاريخ ٢٠٠٩/١٠/٢٦ تحت عنوان (مشكلة الزي الموحد في الجامعات) نود إعلامكم الآتي:

تم الإيعاز الى الجامعات بأن يكون القسم العلمي هو المعني بمتابعة هذا الموضوع وحرصا عليه وعدم تركه الى الجهات الأخرى منعا لحدوث أي إشكال.

الى/ جريدة المدى الغراء

م/ إجابة

نهديكم تحياتنا..

إشارة الى ما نشرته جريدتكم الزاهرة بعددها (١٦٣٦) بتاريخ ٢٠٠٩/١٠/٢٥ تحت عنوان (الجامعات والمدارس الأهلية) نود إعلامكم الآتي:

١- تعتبر الجامعات والكليات الأهلية من المؤسسات ذات النفع العام والاستقلال المالي والإداري.

٢- ان المورد المالي الأساس للكليات الأهلية هي الأجور الدراسية إضافة الى الخدمات التي تقدمها للمجتمع لكي تعود عليها بعوائد مالية تساهم في تطوير مرافق الكلية وتوفير المستلزمات المطلوبة وتحسين العوائد المالية لمنتسبي الكلية بما يعزز بقاء واستقرار الكادر البشري وتحسين نوعية الأداء وتطوير كفاءته لتصبح تلك المؤسسات عامل جذب للقدرات والطاقات البشرية .

٣- علماً ان الأجور الدراسية تحدد من قبل الجامعات والكليات الأهلية ثم ترفع الى الوزارة للمصادقة عليها، اذ اقر مجلس التعليم العالي الأهلي على ان لا تتجاوز الزيادة في الأجور الدراسية اكثر من نسبة (٢٥٪) في المراحل ما بعد الأولى، اما بالنسبة للصفوف الأولى فيجب مراعاة الظروف المادية للطلبة وان تكون الزيادة بحدود معقولة تتلاءم وإمكانية الأسر العراقية.. مع التقدير

د. سهام الشجيري
مدير إعلام التعليم العالي

محطات التعبئة لا تلتزم بتسعيرة الوقود

تم تسعير اللتر الواحد من البنزين بسعر ٤٥٠ دينارا من قبل الجهات المختصة في وزارة النفط غير ان محطة تعبئة النضال في بغداد تتقاضى من أصحاب السيارات مبلغا يتعدى المقرر مما يولد تذمرا وعدم التزام بالتعليمات التي تصدرها الجهات المعنية.

نأمل من وزارة النفط تفعيل الجانب الرقابي الشعبي بهذا الخصوص من خلال استخدام خطوط هاتفية ساخنة داخل محطات التعبئة ليتسنى لأي مواطن كان الإخبار عن حالات فرض الأسعار الكيفية من قبل المحطات المختلفة كذلك نقترح ان يتم وضع هويات تعريفية تحمل على الصدر للعاملين فيها لكي يشار اليهم في حالة التجاوز.. مع فائق التقدير.

الحاج علي النصار
بغداد

كاريكاتير..... فالح احمد